مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٦٠

الجمعة، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشانغ يسوي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد موغويا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالِيتش
	تركيا	السيد قرمان
	غابون	السيد إيسوزي – نغونديه
	فرنسا	السيد بون
	لبنان	السيد زيادة
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد لوتروتي
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديلورنتيس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام (S/2010/17)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام (S/2010/17)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لنيبال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد آشاريا (نيبال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيدة لاندغرين لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2010/17)، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام. كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/25، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة كارين لاندغرين. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أقول باسم بعثة الأمم المتحدة في نيبال إن قلوبنا مع شعب هايتي وزملائنا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وأسرهم في هذا الوقت من الحزن وعدم اليقين.

انقضت ثلاثة أعوام منذ أذن مجلس الأمن بنشر بعثة الأمم المتحدة في نيبال، بناء على طلب تحالف الأحزاب السبعة وما كان يسمى آنذاك الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). أنجزت مهام البعثة المتصلة بالانتخابات، بشيء من التأخير، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وواصلت البعثة دعم عملية السلام، ولا سيما من خلال رصد إدارة الأسلحة والجيشين ورئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، والذي لم ينته بعد.

ويعكس تقرير الأمين العام المعروض الآن على المجلس (S/2010/17) فترة مضطربة، شهدت إجراءات وتصريحات خلافية من جانب الأحزاب. وهي تحذر مما تمثله الفترة الطويلة من الاستقطاب والمواجهات المحتدمة من مخاطر جسيمة على عملية السلام. وكما قلت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.6214)، فإن هشاشة عملية السلام

والمخاوف من احتمال أن تخرج عن المسار، لا تزال حقيقية. لكن زعماء الأحزاب الرئيسية أظهروا، في الأسابيع الأخيرة، شعورا متجددا بالاستعجال للتركيز على المسائل الرئيسية المتصلة بالسلام. لقد ولد الموعد النهائي في ٢٨ أيار/مايو لصدور دستور نيبال الجديد وضرورة تهيئة الظروف التي من شأنها أن تضع نهاية منظمة لدور البعثة نقاشا وتفكيرا مكثفين داخل الأحزاب وفيما بينها. وعلى الرغم من أن الوقت قد تأخر، فإن الإجراءات التي قامت بها الحكومة والأحزاب مؤخرا، إذا جرت متابعتها بفعالية، من شأنها أن تمثل بداية عمل بنّاء من أجل المرحلة القادمة من التحول الديمقراطي لنيبال.

ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، استؤنف العمل على عدة جبهات. توقف الحزب الشيوعي الموحد النيبالي (الماوي) عن عرقلة عمل المجلس التشريعي؛ وأنشئت الآلية السياسية الرفيعة المستوى التي طال النقاش بشأنها؛ وجرى أول تسريح لأفراد الجيش الماوي الذين أسقطت أهليتهم بموجب خطة العمل التي اتفق عليها مؤخرا؛ وتناقش اللجنة الخاصة حاليا إطارا زمنيا لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل لأفراد الجيش الماوي. وقد تعزز هذه التطورات أساسا سليما للمضي قدما.

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، رفع الحزب الشيوعي الموحد النيبالي (الماوي) حصاره للمجلس التشريعي، وذلك فيما يبدو بدون الشروط المسبقة التي كانت قيد المناقشة منذ آب/أغسطس، وأعلن أنه اتخذ هذه الخطوة لصالح عملية السلام والحيلولة دون زيادة تدهور العلاقات مع الأحزاب الأخرى. وقد ناشدت القيادة الماوية مرارا السماح للمجلس التشريعي بالعمل واحترام القنوات الديمقراطية والمؤسسية والاعتماد عليها.

وفي الأسبوع الماضي، يوم ٨ كانون الثاني/يناير تحديدا، أعلن زعماء الأحزاب الثلاثة الرئيسية إنشاء الآلية السياسية الرفيعة المستوى المكرسة لحل المسائل المعلقة بشأن عملية السلام، ولا سيما إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي والمسائل الدستورية. والأعضاء الأوائل هم الرئيس، السيد غيريجا براسادا كويرالا، رئيس حزب المؤتمر النيبالي ورئيس الوزراء السابق، والسيد جهالا ناث كهانال، رئيس الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي - اللينيني الموحد)، والسيد بوشبا كمال داهال ”براتشاندا“، رئيس الحزب الشيوعي الموحد النيبالي (الماوي)، مع رئيس الوزراء مادهاف كومار نيبال بصفته عضوا مدعوا. وشددت البعثة طويلا على الحاجة إلى وضع إطار زمني فعال يمكن دفع عملية السلام خلاله قدما.

وفي تطور ايجابي ثالث طال انتظاره، بدأ الأسبوع الماضي تسريح ٠٠٨ ٤ أفراد أسقطت أهليتهم في عام ٢٠٠٧ باعتبارهم قُصّرا وممن جُندوا في وقت متأخر. وكما يذكر المجلس، فإن حوالي ٠٠٠ ٣ فرد من هذه المجموعة هم أفراد أسقطت أهليتهم لأنهم كانوا دون سن ١٨ عاما وقت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أيار/مايو ٢٠٠٦. وبعد عملية مناقشات مضنية، جرى التوصل إلى اتفاق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بشأن خطة عمل من أجل تسريح القصر وقعته الحكومة والحزب الشيوعي الموحد النيبالي (الماوي) والفريق القطري التابع للأمم المتحدة بحضور وزير السلام والتعمير، السيد راكام شيمجونغ والرئيس براتشاندا والسيدة راديكا كوماراسوامي، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وأنا.

كان الاتفاق بشأن تسريح الذين أسقطت أهليتهم خطوة مهمة وجاءت بعد فترة طويلة من التقاعس عن حل مسألة الأفراد الموجودين في مواقع التجميع. ويبدو أن كثيرين من الذين أسقطت أهليتهم غادروا مواقع التجميع. وجرت

أول عملية تسريح في موقع التجميع الرئيسي ٢، سندهولي، يوم ٧ كانون الثاني/يناير. وحصل ٢٠١ من مجموع ٣٧٢ فردا هم المسجلين أصلا وأسقطت أهليتهم في هذا الموقع على بطاقات هوية مدنية جديدة وحقيبة صغيرة بها ملابس مدنية و ٠٠٠ ١٠ روبية كبدل انتقال من الأمم المتحدة و ٠٠٠ ١٢ روبية من الحزب الشيوعي الموحد النيبالي (الماوي) فضلا عن النقل بحافلات إلى ست جهات رئيسية.

وخلال الاحتفال بأول تسريح، شجع قائد الجيش الماوي ناندا بون ''باسانغ'' أولئك الذين كانوا على وشك المغادرة على المضي لتحقيق إنجازات جديدة. وكانت العملية سلسة والمناخ تسوده البهجة. والموعد المقرر لانتهاء العملية هو ٨ شباط/فبراير، وسيتابع فريق من الأمم المتحدة، يشار إليه باسم آلية الرصد، لمدة ستة أشهر أولئك الذين تم التحقق منهم باعتبارهم قصرا وجرى تسريحهم. وستقود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) آلية الرصد، بمشاركة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويجري وضع المبادئ التوجيهية التنفيذية للرصد.

وستوفر وزارة السلام والتعمير دعما تعليميا ومهنيا للأفراد المسرحين على أساس فردي بدعم من الأمم المتحدة التي عملت بجد في ما يتعلق بمكونات برامج الدعم هذه. وأود أن أعرب عن التقدير للتعاون المثالي بين البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة. كما أود أن أنوه بالزيارة الهامة التي قامت بها الممثلة الخاصة كوماراسوامي وموظفوها في فترة حاسمة من المناقشات التي أفضت إلى توقيع خطة العمل.

أخيرا، استأنفت اللجنة الخاصة التي شكلت لتولي الإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم اجتماعاتها، وتنظر في جدول زمني يتقرر خلاله مستقبل أكثر من ٠٠٠ ١٩ مقاتل سابق. وتعرضت اللجنة الخاصة لتأخيرات كبيرة في ظل حكومات متعاقبة. ونشجع الأحزاب على التوصل إلى اتفاق سريع بشأن تفاصيل نماذج الإدماج في قوات الأمن وبشأن إعادة التأهيل. هذا عنصر بالغ الأهمية من عملية السلام، ليس من ناحية إنجاز عمل البعثة الخاص برصد الأسلحة فحسب، لكن، وهو الأهم، من أجل استقرار نيبال في المستقبل. وممارسة الإدماج وإعادة التأهيل تتعلق بأرواح قرابة ٠٠٠ ٢٠ رجل وامرأة لديهم خبرات عسكرية وقتالية حاربوا من أجل قضية سياسية. والإدماج السليم لعدد أفراد متفق عليه في قوات الأمن وإعادة استيعاب آخرين في المجتمع – تنتظرهم حياة منتجة وذات معنى – يتطلب التخطيط والتنفيذ الدقيقين وتهيئة الأجواء السياسية المؤاتية. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في نيبال ومنظومة الأمم المتحدة ككل على أتم استعداد لتقديم الدعم المناسب في هذا الصدد.

واشتركت البعثة في جهود نشطة لتشجيع الحكومة والأطراف على اتخاذ الخطوات التي من شأنها تمكين البعثة من إنجاز مهامها والانسحاب بأسلوب منظم. ولا بد أن يكون هناك جدول زمني مع نقاط مرجعية توافق عليها الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية السلام.

والحكومة ترغب في أن ترى إدماج الماويين في الجيش وإعادة تأهيلهم قبل صدور الدستور الجديد. فالدستور المؤقت لا يعالج تتابع هذين الحدثين بشكل مباشر، كما أنه لا يربط بينهما. ولكن واضعوه افترضوا أنه قد يحدث الإدماج وإعادة التأهيل في غضون ستة أشهر، وفي الوقت نفسه كان من المتوقع أن تستغرق صياغة الدستور عامين لتُنجز بحلول ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠.

لقد نوقشت على نطاق واسع مسألة ما إذا كان من الممكن تمديد الولاية الحالية للجمعية التأسيسية لو احتاجت صياغة الدستور إلى مزيد من الوقت. وتختلف الآراء بشأن هذه المسألة وبشأن الوضع القانوني الذي سيسود إذا لم يكن هناك لا تمديد ولا دستور بحلول ٢٨ أيار/مايو. ومن المهم

التأكد من أن الخطوات اللازمة ستتخذ في الوقت المناسب حتى لا يكون هناك فراغ دستوري.

إن الغموض الذي يكتنف الحالة بعد ٢٨ أيار/مايو هو أحد الأسباب التي تجعل الأطراف تمضي قدما على وجه السرعة بإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، والانتهاء من عملية صياغة الدستور والانتخابات الجديدة التي يتعين إجراؤها لاحقا. ومهما كانت التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة مشجعة، فلا بد من إنجاز المهام الرئيسية المعلقة في عملية السلام وإيجاد حل لها. وإلى أن يتحقق ذلك، تبقى عملية السلام عرضة للخطر.

هناك تحديات مختلفة تواجه الآلية السياسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك المعارضة داخل بعض الأحزاب السياسية، في الوقت الذي يبدو أن خطة العمل المقترحة للإدماج وإعادة التأهيل ما زالت بحاجة إلى مفاوضات مكثفة.

كانت هناك دلائل أخرى على التقلب المستمر في الحالة بنيبال، بما في ذلك المصادمات العنيفة والمميتة التي وقعت في ٦ كانون الثاني/يناير بمقاطعة كايلالي بأقصى المنطقة الغربية، ومؤخرا بين مجموعات من الشباب تنتمي إلى أحزاب سياسية في عدد من مناطق البلد، فضلا عن المصادمات الخطيرة التي وقعت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر في كاتماندو. أما في مقاطعة بارا، فقد وردت أنباء عن قيام أعضاء في الجبهة الديمقراطية لتحرير تيراي في ٦ كانون الثاني/يناير بإطلاق النار على ثلاثة أعضاء في الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي وأردوهم قتلى وأصابوا اثنين آخرين بجروح خطيرة.

إن تجنيد أفراد جدد في الجيش النيبالي – الذي ترى البعثة أنه انتهاك للاتفاقات السابقة – ما زال قيد البحث. ولئن كانت الحكومة قد أعلنت مؤخرا عن عزمها على استعراض هيكل قطاع الأمن، فلم يتضح بعد كيف سيتم تحديد الحجم الصحيح للجيش وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه.

إن الماويين، بعد أن أعادوا الأراضي التي كانوا قد استولوا عليها خلال الصراع في أجزاء كثيرة من البلد، قاموا باغتصاب وضم أراض جديدة تقع في المنطقة الجنوبية لحزام تيراي، فضلا عن عمليات مصادرة المحاصيل التي وقع جلها في المقاطعات الوسطى والمقاطعات في أقصى الغرب. وإن كان إعلان الماويين تمتع الولايات الاتحادية بالحكم الذاتي في الشهر الماضي قد مر بسلام إلى حد كبير، فقد اعتُبر أنه عمل استفزازي نظرا لأن مسؤولية تحديد الهيكل الاتحادي المستقبلي لنيبال تقع على عاتق الجمعية التأسيسية. والعديد من المنظمات القائمة على أساس عرقي، وبعضها متشدد، على استعداد للتحريض من أجل أجندة كل منها، بما في ذلك إنشاء الدول على أساس عرقي.

وفي ظل المناخ السائد من الضغط السياسي والإفلات من العقاب على الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، أصبح من الصعب للغاية على المجتمع المدني ووسائل الإعلام التكلم بصراحة عن التجاوزات. وبدأ العام الماضي وانتهى بهجمات وحشية على صحفيتين – وهما أوما سنغ، التي قتلت في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في جاناكبور، وتيكا بيستا، التي نجت من الهجوم الذي تعرضت له في رولبا في ٨ كانون الأول/ديسمبر.

وأدت الاشتباكات والاستفزازات الخطيرة التي وقعت في أواخر عام ٢٠٠٩ بالكثيرين إلى لفت انتباه البعثة إلى ما أسموه بخروقات لاتفاق السلام الشامل. وتلك المزاعم تؤكد عدم وجود آلية وطنية ومستقلة وموثوق بها للرصد لتحديد ما إذا كان يجري تنفيذ اتفاق السلام الشامل على النحو المتوخى أم لا. وكما يعلم المجلس، فإن مهام الرصد

المناطة بالبعثة تتعلق بانتهاكات الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين وليس اتفاق السلام الشامل ككل.

وكانت هناك أيضا مزاعم متكررة بوقوع انتهاكات للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وتلك هي القواعد التي وافق الطرفان ذاتهما على وضعها للجيش النيبالي والجيش الماوي. ويسجل للطرفين أنهما قد أبرما ثلاث اتفاقات بشأن الأسلحة خارج إطار أماكن تخزين الأسلحة: الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين في حد ذاته، الذي ينص على تخزين معظم أسلحة الجيش الماوي وعدد مساوٍ من أسلحة الجيش النيبالي، واستخدام ٣٠ قطعة سلاح لأمن المنطقة المحيطة بكل موقع تجميع رئيسي و ١٥ قطعة سلاح في كل موقع فرعي؛ والاتفاق على أمن القيادة الماوية الذي وُقّع في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والذي سمح بموجبه لأفراد أمن معينين حمل ٤٢ قطعة سلاح من عيارات مختلفة، وأخيرا، تفاهم غير رسمي، أشير إليه بما فيه الكفاية في سجلات اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، يسمح بموجبه للماويين من قادة الفرق وقادة الألوية الذين يقودون قوات بحمل السلاح. والتزم الطرفان إلى درجة كبيرة بالاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. ومع ذلك، فهما يتعرضان لضغط متزايد، مما يستدعي مزيدا من التحرك بسرعة نحو استكمال الخطوات السياسية المتوخاة لعملية السلام.

وسعى الطرفان مؤخرا إلى زيادة رقعة الأرضية المشتركة، مما أدى إلى تفاؤل حذر بأنه يمكن إحراز تقدم في عملية السلام. ومع ذلك، هناك مواقف يتخذها جناحا اليسار واليمين السياسيين، تعارض موضوع التسوية السلمية والالتزام بالاتفاقات الأصلية. والبعض يتكلم عن مواجهة جديدة حتمية. و لم تنحسر المخاوف تماما من أن الماويين قد تراجعوا عن قبولهم بمبادئ الديمقراطية المنصوص عليها في اتفاقات السلام، ومن أن الحكومة ينقصها الإخلاص في تنفيذ إصلاحات هامة. وبعض الجهات ما زالت تتخذ مواقف متشددة. وما زال الحوار العام يتخلله تهديدات وإهانات واستفزازات. وكل من الطرفين يسارع في تأكيد أن مسؤولية فشل عملية السلام تقع على عاتق الطرف الآخر.

وينبغي تشجيع الطرفين على الاستفادة القصوى من المساحة الجديدة للحوار البنّاء، الذي ما فتئ يمثل موطن قوة عموما في عملية السلام في نيبال. وقد طلبت الحكومة تمديد ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر وثلاثة أسابيع. ويتصل ذلك بجدول زمني طموح لإدماج أفراد الجيش الماوي الموجودين في مراكز التجميع وإعادة تأهيلهم، مما يمهد الطريق لمغادرة البعثة منجزة مهمتها. ونحن نرحب بذلك التطور. وإذا قرر المجلس تمديد ولاية البعثة على النحو المطلوب، فنأمل حقا أن يسفر الالتزام المتجدد عن نتائج ملموسة وأن تتهيأ الظروف الآن ليتسنى للبعثة إنجاز عملها في الإطار الزمني المتوخى.

وقد ظلت البعثة تعمل بشكل مستمر مع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية للإسهام في بناء الثقة في عملية السلام والوفاء بمهام الرصد المحددة المناطة بنا. وينبغي المحافظة على الجهود الحالية الرامية إلى إيجاد طريقة سلمية وبناءة للمضي قدما. وينبغي تشجيع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية على الاستمرار في الوحدة والقيادة والتركيز التي أبدتها في الأسابيع الأخيرة.

وبالنيابة عن البعثة، أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالسفير غيان تشاندرا أشاريا، الذي عمل عن كثب مع سلفي إيان مارتن ومعي عندما كان يتولى منصب وزير خارجية نيبال. وأتطلع أنا وزملائي في إدارة الشؤون السياسية إلى استمرار العلاقة الجيدة والاتصالات الجيدة التي تربطنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لكم على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم أمام المجلس للمرة الأولى منذ مباشرة مهمتي هنا.

من خلال مذكرة رسمية مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، نقلت إلى الأمين العام قرار حكومة نيبال طلب تمديد مدة الولاية الحالية للبعثة واستمرار أعمالها ذات الصلة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠. إن الحكومة بطلبها تمديد البعثة حتى ذلك التاريخ، إنما تولي الاعتبار الواجب للحالة الانتقالية الحالية للبلد، وتعترف بالدور الهام الذي تؤديه البعثة في توفير الدعم والتسهيلات في حدود ولايتها لعملية السلام لدينا التي تدار وطنيا.

لقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/17)، الذي يبرز تقييم البعثة للحالة في نيبال خلال الأشهر الستة الماضية. أود أن أعرب عن شكري للسيدة كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال – وكما قالت، فنحن نعمل معا في نيبال – على بيانها بشأن التطورات الأخيرة في نيبال.

وفي سياق التطور المستمر للحالة، أود إطلاع المجلس على مستجدات الوضع في البلد وعرض منظورنا بشأن مسار عملية السلام إجمالا.

يدرك المجلس أننا نمر بمرحلة انتقال من صراع استمر عشر سنوات إلى سلام واستقرار مستدامين في ظل عملية سلام تحركها القوى الوطنية. وتحظى هذه العملية بدعم واسع وتعاون من قبل المجتمع الدولي. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قطعنا شوطا طويلا، وأفهم تماما أنه تخلل ذلك نجاحات وإخفاقات كثيرة، وهو أمر طبيعي تماما بالنسبة لعملية سلام معقدة. وندرك أيضا أنه ما زال أمامنا شوط طويل. غير أننا حققنا تقدما هائلا من منظور تحولنا السياسي. ونحن ملتزمون بنفس القدر بإضفاء الطابع المؤسسي على العملية وتحقيق تحول اجتماعي واقتصادي جنبا إلى جنب مع إعادة هيكلة الدولة. ولذلك، فإن جدول أعمالنا ما زال يتمثل في جعل نيبال دولة ديمقراطية وتطلعية وشاملة للجميع، تكفل السلام والرخاء لنفسها وكذلك الاستقرار والتقدم للمنطقة بأسرها.

وفي جهودنا من أجل تحقيق هذه الأهداف، فإن ثمة دورا هاما للنوايا الحسنة والدعم والتعاون على الصعيد الدولي. ونشكر الأمم المتحدة على دعمها وتشجيعها المستمرين ونشكر بعثة الأمم المتحدة في نيبال على إسهامها في مجالات عملية السلام المشمولة بولايتها.

ونرى أن صياغة الدستور في الموعد المحدد أمر ضروري لتسريع وتيرة عملية السلام خلال هذه الفترة الانتقالية، وهو ما من شأنه مساعدتنا على الانتهاء من عملية السلام في نيبال. ويسعدني إبلاغ المجلس بأن جميع الأطراف تعهدت، مرارا وحتى عهد قريب جدا أيضا، بصياغة الدستور في الموعد المحدد بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. وقد تداولت غالبية كبيرة من اللجان المواضيعية في الجمعية التأسيسية بالفعل بشأن المسائل التي تقع في إطار اختصاصها وقدمت مدخلاتها إلى هيئاتها في الجمعية التأسيسية. وينتظر أن يؤذن الدستور الجديد بظهور نيبال جديدة، ستكون أكثر ديمقراطية واتحادية وشمولا للجميع. ومن شأن ذلك ضمان السلام المستدام، إلى جانب سيادة القانون وحقوق الإنسان والمبادئ والقواعد الأساسية للحكم الديمقراطي.

وعلى نفس المنوال، وبغية تضييق هوة الخلافات السياسية بين الأحزاب السياسية الكبرى بشأن القضايا الوطنية الرئيسية وقيادة البلاد نحو نهاية منطقية لعملية السلام،

جرى مؤخرا إنشاء آلية تشاورية سياسية رفيعة المستوى بقيادة رئيس الوزراء السابق، السيد غيريجا براساد كويرالا.

لقد وصلنا الآن إلى مرحلة يتعين علينا فيها التعامل مع المسائل الهامة والأساسية، بما في ذلك مستقبل المقاتلين. وجميع الأحزاب السياسية ملتزمة بحل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، ونتيجة لذلك، تعمل اللجنة الخاصة واللجنة التقنية بجد بشأن مسألة إدماج وإعادة تأهيل المقاتلين الماويين. وستسترشد هاتان اللجنتان بالمبادئ المنصوص عليها في الدستور المؤقت واتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين واتفاق الأحزاب السياسية المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وينتظر الانتهاء من عملية الإدماج وإعادة التأهيل قبل إعلان الدستور الجديد.

وفي تطور هام حدث مؤخرا، بدأ بجدية إطلاق سراح القُصّر غير المستوفين للشروط والمقيمين في مواقع التجميع استنادا إلى خطة العمل الموقعة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونتوقع الانتهاء من الإفراج عنهم بحلول منتصف الشهر المقبل. وبالمثل، تعمل لجنة عمل معنية بالألغام جاهدة بهدف إزالة الألغام تماما وفقا لجدولها في أقرب وقت ممكن. وسيكون لذلك أثر طيب على حماية أرواح وأطراف جميع السكان، بمن فيهم الأطفال والنساء.

وكذلك اتخذت الحكومة عددا من المبادرات الهامة. وقُدم بالفعل مشروع قانون بشأن إنشاء لجنة التحقيق المعنية بحالات الاختفاء إلى البرلمان بعد موافقة مجلس الوزراء عليه. والجهود جارية للانتهاء من صياغة مشروع قانون لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. وأود أن أشدد على أنه أجريت مشاورات جوهرية مع جميع أصحاب المصلحة في سياق إعداد مشاريع القوانين هذه بهدف جعلها متماشية مع المعايير الدولية والتطلعات الوطنية.

إن التزام نيبال بحقوق الإنسان ثابت. فنحن طرف في أكثر من ١٦ صكا دوليا رئيسيا لحقوق الإنسان، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وندرك تماما أن حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية يدعمان استدامة السلام والتقدم. والحكومة مصممة على كفالة ألا يفلت أحد من العقاب في البلد، وذلك من خلال التطبيق الفعال للقانون وتنفيذ إصلاحات مؤسسية كبيرة.

وتدعم الحكومة مهام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة دستورية لها سلطة التحقيق في حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم اقتراحات بشأنها. والقضاء المستقل يشكل مؤسسة هامة في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفضلا عن ذلك، يضطلع المجتمع المدني النشط ووسائل الإعلام جميعا بدور هام في زيادة الوعي بحقوق الإنسان وحمايتها على الرغم من حدوث حالات انتهاكات لحقوق الإنسان من حين لآخر.

وختاما، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أننا خارجون من صراع مسلح استمر عقدا. وعملية الانتقال لم تكن دائما سهلة وسلسلة ولم تتبع خطا مستقيما. غير أننا إذا نظرنا إلى الأمر من منظور طويل الأجل، يمكننا أن نرى أن نيبال أحرزت تقدما كبيرا على مر الأعوام. وقد تعجز النظرة القائمة على تجزئة عملية السلام عن إدراك جوهر تصميمنا الحقيقي على الوصول بعملية السلام إلى نهايتها المنطقية. وشعب نيبال يتوق، أكثر من غيره، إلى حقبة ما بعد انتهاء عملية الانتقال. ولذلك، وفي ضوء التطورات المتعاقبة في البلد منذ بدء عملية السلام في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، فإن هناك ما يدعونا إلى التفاؤل بشأن اتجاهها بصفة عامة.

ولكـي نحقـق هـدفنا في إقامـة نيبـال جديـدة تـنعم بالسلام والاستقرار والديمقراطية والرخاء، فإننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مستوى معزز من الدعم والفهم والتشجيع من قبل المجتمع الدولي. وفي ضوء هذه الخلفية، نتطلع إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ ليتسنى لها الانتهاء من المهام المشمولة بولايتها ضمن الإطار الزمني المحدد.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.